عمان : الثلاثاء ١ ذو الحجة سنة ١٣٨٠ هـ ـــ الموافق ١٦ أيار سنة ١٩٦١ م العدد ٩٤٥١

الفهرس

صحيفة	
711	« \97\/\97 • āllil ā: Il ā l II ā a l a a a a
710	ون رقم (١٧) لسنة ١٩٦١ « القانون الملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦١/١٩٦٠ »
717	ا تى بىت / ئى بەيە \ « تظام اسواق بالديە تابسى »
AIF	ام رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ « نظام التقسيمات الادارية المعدل » الم رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ « نظام التقسيمات الادارية المعدل »
174	
744	مليمات صادرة عن مجلس الوزراء بمقتضى الفقره (ب) من المادد (الله عن المادد الله عن المادد الله عن المادد الله عن المادد الله عن
	راران باجراء تعديل في التعريفة الجمركية

ورقة اخبار

خاصة بتبليغ قرار الحبس الى لمدين صادرة من دائرة اجراء القدس في القضية رقم ٤/٨٨٤

انى المدين أميل الغوري مجهول مكان الاقامة .

قررت رئاسة اجراء القدس حبسك مدة واحد وتسعين يوماً لعدم تأدية الدين السالخ قدره ١٧١ ديناراً و ٩٥٠ فلساً ال

. فاذا لم تؤد الدين او تستعمل حقك المنصوص عليه في المادة ٥ من قانون الاجراء باستثناف قرار الحبس خلال اسبوع من تاريخ تبليفه اليك سينفذ هذا القرار بحقك حسب الاصول

ورقة اخبار

خاصة بتبليغ قرار الحبس الى المدين صادرة من دائرة اجراء القدس في القضية رقم ٣/١٣٠٩

الى المدين على قداره من يافا وبجهول مكان الاقامة .

قررت رئـاسة اجراء القدس حبسك مدة واحد وتسعين يوماً لعدم تأدية الدين البالخ قدره ١٦٧ ديناراً و ٨٥٠ فلساً ال

فاذا لم تؤد الدين او تستعمل حقك المنصوص عليه في المادة ٥ من قــانون الاجراء باستثناف قرار الحبس خلال أسبوع سُ تاريخ تبليغه اليك سينفذ هذا القرار بحقك حسب الاصول .

ورقة اخبار

خاصة بنبليغ قرار الحبس الى المدين صادرة من دائرة اجراء القدس في القضية رقم ١٣٠٩/٥٥

قروت وئاسة اجراء القدس حسك مدة واحد وتسعين يوماً لعدم تأدية الدين السالغ قدره ١٦٧ ديناراً و ٨٥٠ فلماً ال

فاذا لم تؤد الدين او تستعمل حمك المنصوص عليه في المادة ٥ من قانون الاجرياء باستثناف قرار الحبس خلال أسبوع من

100

 $w^{i,j}, L^{\mathfrak{g}}_{(p^{i,j},p^{i,j})}$

Specific Commence

نروالمسية للفتك ملك الملكة للفارونية المعائمية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ، . وبناه على ما قرره مجاس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٤/٣٠ ، نامر بوضع النظام الآتي:

نظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٦١

نظ_ام اسواق بلدية نابلس

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ _ يطلق على هذا النظام اسم (نظام اسواق بلدية ناباس لسنة ١٩٦١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية · الادة ٢ _ يكون المرافاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

يراد بعبارة المجلس (مجلس بلدية نابلس)

وتنصرف عبارة (منطقة البلدية) الى منطقة بلدية نابلس المقررة حدودها بموجب القانون . المادة ٣ _ ينشأ في مدينة نابلس سوق عام أو أسواق عامة تعين حدودها من المجلس البلدي ويعلن عنهــــا باعلان موقع من

المادة ٤ _ تستوفى الرسوم المبينة في المادة (٥) أدناه على السلح والمواد المدرجة في الذيل الملحق بهذا النظام .

المادة ٥ _ يستوفي المجاس البلدي إما مباشرة أو بواسطة معتمده رسماً قدره ثلاثة بالمائة من قيمة المادة المبيعة أو المعروضة ... للبيع في الاسواق العامة بشرط أن لا يقل الرسم في أية حالة من الاحوال عن خمسة فاوس .

المادة ٦ ــ لا يجوز لاي شخص أن يعرض أو يبيع أية سلعة أو مادة من السلع والمواد المقررة المدرجة في الذيل الملحق بهذا النظام في أي مكان ضمن منطقة البلدية إلا إذا سبق أن أشتريت هذه المواد أو بيعت ضمن السوق العام واستوفيت

المادة ٧ _ كُلُّ من باع أية سلمة أو مادة من المواد المدرجة في الذيل الملحق بهذا النظام أو ساعد على بيمها أو كان فريقاً في بيعها خلافاً لاحكام هذا النظام أو خالف أحكام هذا النظام يعتبر أنه ارتكب جرماً ويعاقب بعد ادانته بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير ويدفع الرسوم المقررة بهذا النظام والتي تخلف عن دفعها .

للادة ٨ ـ تلغى المواد (٢ و ٣ و ٤ و ١١ و ١٣) من نظام بلدية نابلس لسنة ١٩٣٥.

1971/0/1

كمتسيط لمال

رئيس قاضى القضاة ووزير التربية والتعليم وزير الداخلية بهجت التلهوني محمد الامين الشنقيطي فلاح المادحة وزير المالية وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية ووزير الدفاع بالوكالة جميل التوتونجي وزير العدلية وزير الإشغال العامة وزير الزراعة والانشاء والتعمير وزير الاقتصاد الوطني رفيق الحسيني علي نصوح الطاهر

خروالمسير للفلك ملك الملكة للفارونية المحاتمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ، وبناه على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٥/٣ .

نصادق ـــ بمقتضى المادة ٣١ من اللستور ـــ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤت وأضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الآمة في أول اجتماع يعقده :

قانون رقم (۱۷) لسنة ۱۹۲۱

قانون موقت ملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٠_١٩٦١

رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠

١ ـ يسمى هذا القانون الموقت (القانون الملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦١/١٩٦٠ رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من بداية السنة المالية المذكورة.

٢ ـ تضاف النفقات التالية الى الجدول رقم (١) الملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٠/٩٦٠ رقم ١٥ لسنة ١٩١٠: أ

القيمة بالدينار	عنوان الفصل	رقم القصل
۸٠٠٠٠	التقاعد	
Y • • • •	وزارة الزراعة	1.
y • • • •	النفقات العامة	1/12
11	وزارة الخارجية	10
A0	رئاسة التوجيهوالانباء	74
1	دائرة البيطرة	**
YY • • •	وزارة الاشفال العامة	**
Y	مجلس الاعمار	٤٧
110	وزارة المالية	0+
1407044	.u	

٣ ـ تؤمن النفقات المضافة بموجب المادة الثانية من هذا القانون من الاحتياطي .

٤ ـ رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

رئيس الوزراء يهجت التلهوني

Cho in constant

خرالمسية للفظ منك الملكة للفارونية المحاتمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٦ ، نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام التقسيمات الادارية المعدل

رقم (۲۷) لسنة ۱۹۲۱

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ _ يسمى هذا النظام (نظام التقسيمات الادارية المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع النظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل بـه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يعدل البند (٤ ـــ قضاء رام الله) من الجدول رقم (٢ ـــ لواء القدس) الملحق بالنظام الاصلي على الوجه التالي :

اً _ باضافة عبارة (بني حارث) بعد قرية خربتا الوارد ذكرها برقم ٢٤ .

ب_ بتصحیح اسم قریة (قبیبة) الوارد ذكرها برقم ٥٨ بحیث تصبح (قبیا) .

جــ باضافة قرية (برقا) الى البند المذكور برقم (٧٥) .

1971/8/47

كحتين بطسلال

رتيس	ي القضاة	ووزير ال	وزير	وزیر
الوزراء	تربية والتعليم		الداخلية	الخارجیة
بهجت التلهوئي	م ين الشنقيطي		فلاح المدادم	موسی ناص ی
وزير المالية هاشم الجيوسي	وزير الصحة جميل التوتونجي	ة ووزير الدفاع بالوكالة	شؤون الاجتماعيا وصفي ميرزا	وزيو المواصلات وال
وزير العدلية	وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني		وذير الزياعة والان
عمد علي الجميري	يعقوب معم ر	رفيق الحسيثي		••••)

	الـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
٥٩ ـ تصب السكر	. ۳۰ کوسا	-1.
۲۰ ترحه	۳۱ _ کراث	۱ _ اجاص ۲
۲۱ - قرنبیط	۳۲ ـ کرفس	۲ ـ آس ۱۰ ـ ۲
٦٢ _ قنار البصل	۲۳ ـ لوز اخضر	۳ _ اسکي دنيا د کات ادام المدامه
٦٣ _ قلقاس	۳۶ _ لوز يابس وفريك	٤ _ كافة انواع الحمضيات
۲۱ - قرع	۳۵ لحنه خضرا	۵ ــ برقوق ۲ ــ بطاطــا
ه ۲ _ رمان	۳۲ ـ موز	γ _ بطاطت ۷ _ بلح
۲۹ شعندر	۳۷ ـ مشمش	۷ ــ بسح ۸ ــ بزیلا خضرا ومجففة
۳۷ ـ شمام	۳۸ ـ ملفوف	۹ ـ بندورة
۲۸ ـ تين طازج ومجفف (تطير)	٣٩ ـ ملوخية خضرا وناشفة	۱۰ _ باذنجان
۲۹ ـ تفاح	ہ ۽ ـ نجاص	١١ _ بامية خضراء ومجففة
. ٧ ثومه خضرا ومجففة	۱ } سماق	۱۲ _ بطیخ
۷۱ توت	٤٢ ـ سفر جل	۱۳ _ بصل
٧٢ ـ خوخ دراق بانواعه	٤٣ _ سبانخ	١٤ _ بقلة
۷۳ ـ خروب اخضر ومجفف	 إ ي عناب أخضر وناشف 	١٥ ـ جوز أخضر ويابس
۷۱ ـ خيار	ه ٤ - عنب	١٦ _ جوز الهند
٧٥ ـ ذرة صفراء وخضراء	٢٦ - حصرم	۱۷ - جزر
٧٦ ـ حمص اخضر	٠ ٧ ٤ _ فقوس	۱۸ ـ ورق السب
۷۷ _ فلیفله	4 ٨ ـ فجل	- ۱۹ - زبیب
۷۸ ــ يقطين	۹ ع _ افت	۲۰ ـ زينون طازج
٧٩ ـ فستق عبيد (بقشره)	٥٠ ـ أوبيا خضرا	۲۱ _ حلبه
۰ ۸ ـ زعتر	۵۱ ـ کرز	۲۲ _ عکوب
۸۱ قشطه	٥٢ ـ أرض شوكي	٢٣ ـ فاصوليا خضرا
۸۲ کمه	، ۳۰ – نعتع،	٢٤ _ جواف
۸۲۰ ـ قلب اللوز	٥٤ ـ قلب الجور	۲۵ ـ مانگار
٨٤ ـ الجبنة الطازحة والمغلة	۵۵ ـ خس	٢٦ ـ سلق
۸۵ ـ الکلس	٥١ - الحطب	۲۷ ـ کسته
States the first of the second	ر بر ۱۰۰۰ فول اخض	۲۸ - الفحم ا

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٧٥) تاريخ ١٩٦١/٤/٣٦ المتضمن اتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة النرويجية بشأن تسييرخطوط جوية منتظمة بين بلديهما والىما ورائهما وتفويض معالي وزير المواصلات / الطيران المدني بتوقيعه بالنيابة عن الحكومة بشكله التالي :

اتفاق

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة النرويجية بشأن تسيير خطوط جوية منتظمة بين بلديهما والى ما ورائهما

بما أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة النرويجية المشار اليهما فيما بعــــد بعبارة (الطرفين المتعاقدين) طرفان في معاهدة الطيران المدني الدولي واتفاقيـــة المرور (الترانزيت) الجوي الموقعتين بشيكاغو في السابع من شهر كانون أول سنة ١٩٤٤ ، ورغبة منهما في عقد اتفاق جوي يهدف الى ترقية المواصلات الجوية من وإلى وعبر بلديهما فقد اتفقا على ما يلي:

لمادة الاولى

يمتح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر حقوق النقل الجوي المذكورة في هذا الاتفاق بغية استثمار خدمات جوية دولية منظمة على الطرق الواردة في ملحق هذا الاتفاق المشار إليهما فيما بعد بعبارة (الخدمات الجوية المعينة) على الطرق المحددة والمشار اليها فيما بعد بعبارة (الخطوط الجوية المحددة) وتتمتع المؤسسات المعينة من قبل كل من الطرفين المتعاقدين الدى استثمارها الخدمات الجوية المعينة على الخطوط الجوية المحددة بالحقوق الآتية :

أ ــ حق المرور عبر اجواء الطرف المتعاقد الأخر دون الهبوط .

ب_ الهبوط لغايات غير تجارية .

- حق الهبوط في المطارات المخصصة للنقل الدولي لدى الطرف المتعاقد الآخر لغايات انزال ونقل الركاب والبضائع والبريد·

ادة الثانية

- ١ يحق لكل من الطرفين المتعاقدين تعيين مؤسسة أو أكثر الستثمار الحدمات الجوية المعينة على الحطوط الجوية المحددة وذلك بموجب اشعار خطي يوجه للطرف المتعاقد الآخر .
- ٢ على الطرف المتعاقد لدى استلامه هذا الاشعار الحطي اصدار النزخيص اللازم للمؤسسة أو المؤسسات المعينة دون تأخير،
 وذلك مع مراعاة وأحكام الفقرات (٣) و (٤) من هذه المادة .
- ٣ ـ لكل من الطرفين المتعاقدين الحق بأن يطلب من مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينسسة من قبل الطرف الآخر اثبات أهليتها لتنفيذ الالتزامات ألي تتطلبها القوانين والأنظمة الواردة نصها في اتفاقية الطيران المدني الدولي المعقودة في شيكاغو.
- ٤ يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق عدم الموافقة على تعيين الطرف المتعاقد الآخر الؤسسة نقل جوي ، وكذلك وقف أو الغاء الحقوق المبينة في الفقرة الثانية من هذه العادة المؤسسة نقل جوي معينة أو فرض ما يراه ضرورياً من القيود للتمتع بالحقوق الواردة في المادة (١) من هذه الاتفاقية لدى اقتناعه بأن جرءا هاماً من ملكية وادارة هذه المؤسسة أو المؤسسات ليست في يد الطرف المتعاقد الآخر أو يد رعاياه .
- لدى تعيين مؤسسة جوية والترخيص لها يمكنها المباشرة في استثمار الحدمات الجوية المعينة ، شريطة أن تكون التعرفة الوادد ذكرها في المادة (٧) من هذه الاتفاقية سارية المفعول على ذلك الحط .

المادة الثالثة

١ ـ يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق نقض أو وقف التمتع بحقوق النقل الواردة في المادة الاولى من هذه الانفاقية أو فرض شروط معينة حسب ما تقتضيها الظروف إذا:

أ _ لدى اقتناعها بأن ملكية المؤسسة أو جزء هام منها أو ادارتها ليست بيد الطرف المتعاقد الآخر أو يد رعاياه .

ب. في حالة مخالفة المؤسسة للقوانين والأنظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الآخر .

ج _ في حالة عدم قيام المؤسسة بالتزاماتها طبقاً لهذا الاتفاق .

 ٢ ـ على أي حال لا يتخذ أي من الطرفين المتعاقدين هذا الاجراء بمفرده قبل مشاورة الطرف الآخر إن لم يكن المنع والتوقيف ضرورياً لنفادي تكرار خرق الأنظمة .

المادة الرابعة

١ ـ تعفى طائرات مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل احد الطرفين المتعاقدين التي تؤمن الحدمات الدوليســـة ، وكذلك قطع الغيار والمعدات والوقود والشحوم والزيوت والمحروقات (الطعام والشراب والدخان) التي تكون على متن الطائرة من الرسوم والضرائب شريطة ابقاء هذه المواد على متن الطائرة لحين اعادة تصديرها .

تعفى أيضاً من الرسوم والضرائب باستثناء أجور الخدمات المؤداة شريطة خضوعها للقوانين والأنظمة لدى أي من الطرفين المتعاقدين للمواد التالية :

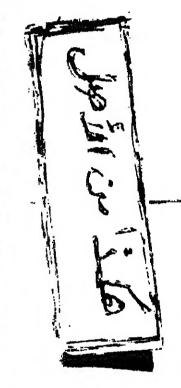
أ ـ مؤن الطائرة التي تحمل على متنها من اراضي طرف متعاقد ضمن الحدود المعينة من قبل ذلك الطرف من اجل استهلاكها
 داخل الطائرة لدى قيامها بالخدمات الجوية المعينة .

- ب. قطع الغيار والمعدات العادية للطائرة التي تدخل اراضي احد الطرفين المتعاقدين من اجل صيانة أو اصلاح الطائرة التي تسيرها المؤسسة أو المؤسسات الجوية المعينة من قبل أي من الطرفين المتعاقدين لتأمين الحدمات الدولية .
- ج ـ الوقود والزيوت المخصصة لطائرة مؤسسة نقل جوي معينة من قبل أي من الطرفين المتعاقدين لتأمين الحدمات الدولية ، حتى ولو كانت هذه المواد ستستماك اثناء الطيران فوق اراضي أي من الطرفين المتعاقدين التي حملت منها .

يمكن ان يطلب حفظ المواد المشار اليها في البنود (أ) و (ب) و (ج) من الفقرة الثانية اعلاه ، تحت اشراف أو مراقبة السلطات الجمركية .

المادة الخامسة

يسمح بانوال المعدات والمواد التي تكون على من طائرة من طائرات المؤسسات المعينة بعد تصريح السلطات الجمركيسة بذلك، على ان توضع تحت الاشراف الجمركي لحين استعمالها ، واعادة تصديرها ، وخلافاً لذلك تسري عليهسا التعليمات الجمركة .



المادة السادسة

لا يخضع ركاب المرور (الترانزيت) لدى أي من الطرفين المتعاقدين الا لاجر اءات شكلية مخففة ، وتعفى البضائع والعفش التي برسم المرور (الترانزيت) من الرسوم الجمركية وما شابهها .

أ _ تسري كافة القوانين والانظمة المممول بها لدى احد الطرفين المتعاقدين بشأن دخول وخروج وعمليات الطائرات التي تستثمر الخدمات الجوية الدولية داخل اراضيه على مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقب الآخر ، وتعامل كسائر الطائرات الاخرى دون تمييز وبفض النظر عن جنسيتها اثناء وجودها في اراضيهما .

ب تسري القوانين والانظمة المعمول بها لدى أحد الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بدخول وخروج الركاب والملاحين والبطائع الى ومن أراضيه (كقوانين الدخول والخروج والهجرة والجوازات والجمارك والحجر الصحي) على الركاب والملاحين والبضائع التي تحملها اية طائرة من طائرات المؤسسات المعينة من الطرف الآخر

١ _ تحدد اجور النقل التي تنقاضاها مؤسسات النقل الجوي المعينة على الطرق المحددة لكلا الطرفين بمستوى معقول ، مع مراعاة جميع العوامل، على أن تشمل اقتصاديات الاستثمار والربع المعقول، وتعرفه باقي المؤسسات الجوية.

٣ _ تحدد الاجور المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة بالانفاق بين المؤسسات الجوية صاحبة الشأن المعينة اذا امكن ذلك بالتشاور مع باقي المؤسسات التي تشغل هذا الخط او جزء منه ، على ان تراعى بقدر الامكان الاصول الموصى بها لوضع التعرفات من قبل انحاد النقل الجوي الدولي (الآياتا) .

٣ _ تعرض الاجور التي تحدد على هذا النحو على سلطات الطيران المدني لدى كل من الطرفين المتعاقدين للموافقة عليها وذلك قبل ثلاثين يوماً من موعد مباشرة استيفائها ، ولدى اتفاق الطرفين المعنيين يمكن العمل بموجب السميرة المحددة بعدة

٤ _ في حالة عدم التمكن من الوصول إلى اتفاق بين الطرفين المتعاقدين وفقاً لاحكام الفقرة الثانية من هذه المادة لأي سبب من الأسباب، أو ان الطرفين المتعاقدين اشعر الطرف المتعاقد الآخر عن عدم موافقته على التسميرة بعد مضي ١٥ يومًا من هذا الاشعار طبقاً لاحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة ، يحاول الطرفان المتعاقدان فيما بينهما على تحديدها .

٥ _ في حالة عدم تمكن سلطات الطيران المدني من الوصول الى اتفاق وفقاً للفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة ، يعالج الخلاف طبقاً لاحكام المادة (١٣) من هذا الاتفاق .

 ٦ ـ لا تصبح آية تسديرة سارية المفعول طبقاً لاحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة اذا لم يوافق عليها احد الطرفين المتعاقدين. ٧ ـ تبقى الاجور المحددة وفاقاً لاحكام هذه المادة سارية المفعول لحين اقرار اجور جديدة تحدد بموجب المادة نفسها .

يتمهد كلا الطرفين المتعاقدين أن يمنح الطرف الآخر حرية التحويل (حسب التسعيرة الرسمية) للمبالخ الفائصة عن دخل المؤسسة الجوية المعينة من احدهما لقاء نقل الركاب والبعنائع والبريد في اراضي أي طرف متعاقد للطرف المتعاقد الآخر ·

المادة التاسعة

و تعطيقاً للتعاول الوثيق بين الطرفين المتعاقدين تقوم سلطات الطيران المدني في كلا البلدين بالتشاور فيما بينهما من واب

١ _ إذا رغب أي من الطرفين المتعاقدين في تعديل نصوص هـــــذا الاتفاق ، فله أن يطلب الدخول في مشاورات مباشرة مع الطرف المتعاقد الآخر ، وتبدأ مثل هذه المشاورات خلال ستين يوماً من تاريخ الطلب.

٢ _ يمكن تعديل الطرق الجوية المحددة باتفاق مباشر بين سلطات العايران المدني في كلا البلدين .

المادة الحادية عشرة

المادة العاشرة

يعدل هذا الاتفاق لدى انضمام الطرفين المتعاقدين الى اتفاق نقل جوي متعدد الاطراف ، بشكل يتفق واحكام الاتفاق

المادة الثانية عشرة

يحق لكل من الطرفين المتعاقدين في أي وقت يشاء أن يشعر الطرف المتعاتد الاخر خطياً برغبته في انهاء هذا الاتفاق ، على أن يشعر المنظمة الدولية للطيران المدني بالامر في نفس الوقت ، وفي هذه الحالة ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد مضي اثني عشر شهراً من تاريخ استلام الطرف المتعاقد الاخر الاشعار الخطى بذلك، ما لم يتم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على سحب النقض قبل انتهاء هذه المدة . هذا واذا لم يشعر الطرف المتعاقد الاخر باستلام التبليغ يعتبر انه قد تسلمه بعد مضي أربعة عشر يوماً من تاربخ استلام المنظمة الدولية للطيران المدني لهذا التبليغ .

المادة الثالثة عشرة

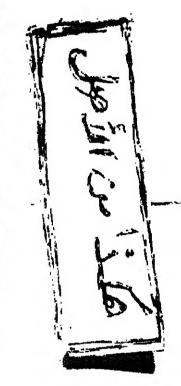
١ ـ إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق بنود هــــذا الاتفاق فعليهما أولا محـــــاولة فض الخلاف بالمفاوضات المباشرة

٢ ـ إذا لم يصل الطرفان المتعاقدان الى تسوية لهذا الخلاف بالمفاوضات المباشرة يمكنهما عرض النزاع على شخص أو أشخاص أو هيئة تحكيم مؤلفة من ثلاثة أشخاص يعين كل من الطرفين المتعاقدين شخصاً والمعنيين يختاران الشخص الثالث ، وذلك بناء على طلب أحد الطرفين ، هذا وعلى كل من الطرفين المتعاقدين أن يسمي المحكم الذي يعينه خلال ستين يوماً من تاريخ استلام الاشعار بعرض الخلاف على المحكمين، وعلى المحكمين تعيين الشخص الثالث خلال ستين يوماً من تاريخ تعيينهما وإذا لم يتمكن أي من الطرفين من تعيين محكم ، أو لم يتمكن المحكمان من تعيين الثالث في الوقت المحدد ، يمكن الطلب من رئيس منظمة الطيران المدني الدولي تعيين محكم دولي أو أكثر لفض الخلاف، هذا ويكون المحكم الثالث عادة رئيساً

٣ ــ يتعهد الطرفان المتعاقدان بتنفيذ أي قرار يصدر بموجب الفقرة (٢) من هذه المادة .

المادة الزابعة عشرة

تطبيقاً لاحكام هذا الاتفـــاق يقصد بسيارة (سلطات العايران المدني) بالنسبة لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية وزير المواصلات (الطبران المدني) أو من ينيبه عنه وبالنسبة لحكومة المملكة النزويجية وزير النقل والمواصلات أو أي شخص أو



المادة الخامسة عشرة

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول مبدئياً لدى توقيعه ونهائياً بعد تبادل الوثائق الرسمية بعد استكمال الاجراءات النستورية لدى الطرفين المتعاقدين بالطرق الدبلوماسية .

إثباتاً لذلك وقع المندوبان المفوضان بما لهما من سلطة مخولة من حكومتيهما على هذا الاتفاق .

على نسختين باللغة الانكليزية

حرر في عمان في ا

عن / حكومة المملكة النرويجية

عن / حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

الملحق

ملحق للاتفاق الجوي بين حكومة المملكة الاردنيـــة الهاشمية وحكومة المملكة النرويجية بشأن تسيير خطوط جوية منتظمة بين بلديهما والى ما ورائهما

١ ـ يحق للمؤسسات الجوية المعينة من قبل حكومة المملكة النرويجية بموجب هذا الاتفاق استثمار الخدمات الجوية المذكونا في المادة (١) من هذا الاتفاق في الاراضي الأردنية على الطرق الجوية المحددة في كلا الاتجاهين .

أ _ النرويج عبر نقاط توسط الى القدس أو عمان .

ب_ النرويج عبر نقاط توسط الى القدس أو عمان والى ما ورائهما .

جـ لا يحق لمؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل حكومة المملكة النرويجية استثمار الحدمات الجوية التجارية بين نقاط أ
 في الاردن والى لبنان والجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السمودية والعراق والكويت وبالمكس .

٢ ـ يحق للمؤسسات الجوية المعينة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بموجب هذا الاتفاق استثمار الخدمـــات الجوبة المذكورة في المادة (١) من هذا الاتفاق في الاراضي النرويجية على الطرق الجوية المحددة في كلا الاتجاهين :

أ ـ الاردن عبر نقاط توسط الى اوسلو .

ب- الإردن عبر نقاط توسط الى اوسلو والى ما ورائهما .

٤ - لا تنحول الفقرة الاولى أو الثانية من هذا الملحق احدى المؤسسات الجوية المعينة من قبل أي طرف متعاقد حق نقل الركاب
 والبعثائع والبريد لقاء أجر بين نقطتين واقعتين ضمن اراضي الطرف المتعاقد الآخر .

تعليمات

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠/١/٤/٣٠ الموافقة على التعليمات التالية :

صادرة عن مجلس الوزراء

بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٤) من نظام الاجانب رقم (١) لسنة ١٩٤٠ حسبما عدلت بالنظام رقم (١) لسنة ١٩٤١

للادة 1 _ تعدل المادة الأولى من التعليمات المنشورة في العدد (٧٠٢) تاريخ ١٩٤١/٤/١ من الجريدة الرسمية باضافة الفقرة (ط) التالية الى آخر القائمة المدرجة فيها :

ط ـ رعايا الدول العربية شرط المقابلة بالمثل.

المادة ٢ _ يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

قرر بجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٤/٣٠ الموافقة على قرار تعديل التعريفة الجمركية الذي وضعه صاحبا المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي:

قرار

عملاً بالصلاحية المخولة الينا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٥٩ قررنا ما يلي : يكون العمل بقرار تعديل التعريفة الجمركية فيما يختص بالبند ٢١/٤٤ المنشور في العــــدد ١٥٣٨ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٦١/٣/١١ اعتباراً من تاريخ ١٩٦١/٣/٢١ بدلاً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية كما ذكر .

وزير المالية هاشم الجيوسي وزير الاقتصاد الوطني **رفيق الحسيني** Charlie 1.